الخطاب السياسي

لم ترتبك البشرية على مدار تاريخها الطويل في أمر ارتباكها في مسائل الخطاب السياسي وإقامة الهياكل السياسية التي تدير شؤون المجتمع. فعلى الرغم من تراكم التجارب وتنوعها وكثرة البحوث والدراسات والدروس والمآسي، فإن الجدل ما زال محتدماً حول الصيغة المثلى لتكوين سلطة، تمنع وقوع التعانف، وتنشر العدل، وتساعد على تكوين بيئة، ينمو فيها الإنسان النمو الذي يتطلبه العيش في زمان كثير التحديات وكثير الشروط والمتطلبات.

لم يكن العرب في الجاهلية أهل خبرة في إدارة كتلة بشرية كبيرة، وإن كان النظام القبلي يؤمِّن قدراً من السلطة للحد من وقوع الجرائم، كما يوفر أسساً أخلاقية وقانونية للتعامل معها. أما تنمية البلاد وتعليم الناس وتوفير أطر للارتقاء بالفرد، فإن كل هذا لم يكن مما تسمح به الحالة الحضارية السائدة. وكان العرب متخلفين في هذا الشأن تخلفاً كبيراً عن الأمم المجاورة لهم كالفرس والروم، بمعنى أن قيام الدولة المسلمة في المدينة المنورة، لم يكن يستند إلى إرث حضاري عريق في السياسة والإدارة، ولا كان الناس مستعدين للتعامل مع أي سلطة تقوم وفق موروثات تربوية وقانونية واضحة وحاسمة. وحين قامت دولة الإسلام في المدينة المنورة كان رائدها ومؤسسها هو النبي ﷺ. وكان الناس يلمحون في انقيادهم له معنى النبوة، حيث العصمة والتأييد بالوحي ووجوب الطاعة. وقام خلفاؤه الراشدون من بعده يحملون مشعل الهداية لخير المسلمين. ومرت خلافة الشيخين بأمان وسلام. ولكن تغير الحال في خلافة عثمان وعلي ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ حيث حدث في الوعي السياسي الإسلامي ما يشبه الانقسام، وثار جدل عريض، فيما هو صواب من الممارسة السياسية وما هو خاطئ، وذلك بسبب عدم مواكبة التثقيف السياسي والتوسع التقنيني والتنظيمي لتشعب الحياة

العامة وطروء الظروف المستجدة. وحين قامت دولة بني أمية بدأت مرحلة جديدة تفارق في العديد من ملامحها السياسية الجوهرية ما كان سائداً أيام الراشدين، على نحو ما هو معروف ومستفيض. وقد كان الحسّ الإسلامي العميق يبدي قدراً غير قليل من الخوف والتوجس والنفور من الانتقال من مرحلة راشدة، تقوم فيها دولة هادية مهدية إلى مرحلة تحكم فيها دولة، يخافون من اقترابها مما سموه الكسروية والقيصرية. وليس من شأننا هنا الخوض في كل ذلك، لكن من المهم أن نشير إلى أن التاريخ السياسي للأمة كان يميل إلى اللون الرمادي. وأعتقد أننا قصرنا في دراسة ذلك التاريخ واستخلاص العبر منه. وكان كثير مما تم من دراسات، لا يتبع المنهجية الصحيحة، حيث إن بعض من قام بذلك كان يجنح إلى تفسير وقائع ذلك التاريخ وتطوراته على أساس أن ما حدث كان عبارة عن فتنة وابتلاء وأن الكف عن التوسع في بحث ذلك، فيه نوع من التحوط من قول ما لا يجوز، كما أنه يحول دون التشهير بأعلام يتخذ منهم المسلمون مرجعية رمزية على مستوى الانتماء للأمة والتاريخ. وبعض من درس التاريخ السياسي فسر أحداثه على أساس الاتهام باتباع الأهواء والشهوات والبحث عن المصالح الخاصة. وفريق ثالث كان يركز على عامل الاجتهاد؛ فما وقع من فتن كان بسبب اختلاف وجهات النظر في تحديد أي الأوضاع أرضى لله ـ تعالى ـ وأنفع للأمة. ومع يقيني بمساهمة كل ذلك ـ بمقادير مختلفة ـ في صنع أحداث التاريخ الإسلامي إلا أنني أرى أن التفسير الذي ينبغي التركيز عليه هو ما تقتضيه طبيعة الدولة وطبيعة ما يجد الحاكم نفسه مضطراً إلى القيام به من موازنات وتسويات، وإلى طبيعة التحديات التي تلجئه إلى ابتاع أسلوب في الحكم دون أسلوب، بالإضافة إلى فهم الطبيعة البشرية وفهم سنن الله ـ سبحانه ـ في شأن الاجتماع السياسي. إن محاولة فهم التاريخ الإسلامي وتفسير أحداثه بناء على هذه المبادئ يتيح للخطاب الإسلامي المعاصر أن يطور مقولاته السياسية في هدي المستخلصات التي يحصل عليها من وراء اتباع هذا المنهج في التفسير. أما الآن فسأحاول التحدث عن بعض المبادئ والمفاهيم والأفكار التي أعتقد

أنها تساعد في تجديد الخطاب السياسي الإسلامي في حياتنا المعاصرة من خلال المفردات الآتية:

١ ـ لا بد للناظر بعمق في طروحات المثقفين اليوم من أن يلاحظ ذلك التركيز المبالغ فيه على ما يمكن أن تقوم به الدولة من إصلاحات، وعلى ما يمكن أن تقوم به من مقاومة الشرور ومحاصرة الفساد. وأعتقد أن بعض ألوان الخطاب الإسلامي ـ على الأقل ـ قد أصيب بهذا. وقد صار قول عثمان ﷺ: « إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» من الأقوال المتداولة على ألسنة كثير من الناس في أوساط الصحوة الإسلامية. وفي هذا تعبير واضح عن اتجاه الوعي الإسلامي المعاصر نحو المزيد من الاهتمام بالدولة وبالشأن السياسي. وأعتقد أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن تلاهم من سلف هذا الأمة لم يكن هذا من شأنهم، فقد كان لديهم توجس من تسلم أي مسؤولية عامة خوفاً من الوقوع في الظلم وخوفاً من عدم القيام بحقوق المنصب.

إن المتأمل في القرآن الكريم يجد أن الله ـ سبحانه ـ لم ينبه المسلمين إلى ما يمكن أن تحققه الدولة للأمة من خيرات، وبركات، ولم يثر حماسة المسلمين إلى العمل من أجل إقامتها بوصفها الركن الأساسي في الحياة الإسلامية، لكنه أكد على تبليغ الرسالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتقوى والعدل والإحسان والصدقة وخوف الله ـ تعالى ـ والعمل للآخرة. وحين يمن الله على عباده ببسط نفوذهم في الأرض، فإنهم يستخدمون ذلك النفوذ في طاعته والتقرب إليه، على نحو ما نجده في قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾[1]. وكان تركيز النصوص في المقابل على دعم الحياة الاجتماعية بوصفها القاعدة الأساسية لوجود الأمة، حيث نجد الحث على

(1) سورة الحج: (٤١).

التكافل الخلقي والتعاون المادي والتضحية من أجل سلامة الجماعة، ومؤازرة الضعيف والوقوف إلى جانب المظلوم.. وهذا الموقف ينطوي على حكمة بالغة، إذ إن التركيز على إقامة الدولة سيؤدي إلى أن تصبح تقويتها وتوسيع صلاحياتها والتسابق إلى كسب النفوذ فيها.. سيصبح ذلك أشبه بالهدف الأساسي للفرد والمجتمع المسلم. ولو حصل ذلك لحدث الكثير من الخلل في علاقة الدولة بالدين وعلاقتها بالناس أيضاً، على نحو ما سنوضحه فيما بعد. إن سيرة النبي ﷺ وعلاقته بالناس وامتثاله الشديد للمعاني والمبادئ التي يدعو إليها، وكذلك السيرة السياسية للشيخين أبي بكر وعمر { ألقت في روع المسلمين الأوائل أن الدولة المسلمة في وضعيتها المثالية ينبغي أن تكون تجسيداً حقيقاً للمبادئ الروحية والأخلاقية والتشريعية التي جاء بها الإسلام. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلا أقل من أن تكون ممتثلة لأحكام الشريعة مراعية لحرماتها. وتأبى طبائع الأشياء أن يحدث ذلك على نحو مطلق، فالدولة مهما كانت تقية نقية، سيظل بعض تصرفات رجالها موضوعاً للتساؤل والاحتجاج على ما يجده الناظر في تاريخ الراشدين ومن بعدهم. وقد حدثت حالة من الإحباط الشديد لدى كثير من أهل العلم والورع والغيرة حين رأوا أن الدولة صارت ميداناً رحباً للتنافس على الدنيا والصراع من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من المصالح والمنافع الشخصية. وقد آن الأوان لفهم آلية عمل الدولة وكونها مركزاً للحلول الوسط ومراعاة الأوضاع المتباينة، كما أنها لا تستطيع في نقائها وكفاءتها أن تبتعد كثيراً عن السوية السائدة في مجتمعها[1]. إن انخفاض سوية الالتزام لدى القواعد سيظهر جلياً في سلوك الدولة ونوعية رجالها. وبما أن الوظائف المرموقة ومراكز السلطة تفتح في العادة باباً للحصول على شيئين محببين إلى النفوس، هما المال والنفوذ، فإن من المتوقع دائماً أن يسعى إليها من ليس أهلاً

(1) يروى أنه قيل لعلي ﷺ : إنك لا تسير فينا سيرة الشيخين أبي بكر وعمر؟ فقال: نعم: الشيخان كانا أميرين على أمثالي، وأنا أمير على أمثالكم.

لها، وهذا ما نجده اليوم في كل مكان في الأرض[1]. والمطلوب من الخطاب الإسلامي من الآن فصاعداً أن يحاول فهم هذه المسائل ونشر الوعي بها، فهذا أنفع للأمة من الاستمرار في الشكوى، ومن التطلع إلى انتظار حصول ما تأباه سنة الله ـ تعالى ـ في الخلق.

٢ ـ يشكل الإسلام بمبادئه وآدابه المرتكز الأساسي للهوية في البلدان الإسلامية قاطبة. كما أنه يقدم المعاني والرموز والمفاهيم الجوهرية التي يتطلبها الارتقاء المدني في تلك البلاد. وحتى يظل هذا الدور قائماً، وحتى يمكن تحسينه، فإن من المهم أن تجد الأغلبية من المسلمين في السلوك اليومي للدعاة أمرين جوهريين: الأول هو القدوة والمثال، أي تجسيد التعاليم الإسلامية في الحياة الخاصة والعامة لأولئك الذين يؤكدون على الدور الإنقاذي للإسلام.

الثاني: الشرح العلمي التطبيقي لما يمكن أن يقدمه التدين من التحفيز على المعاصرة بما تتطلبه من قوة ونجاح وإبداع وتفهم للواقع واستشراف للمستقبل. فإذا لم يتوفر القدر الكافي من هذا وذاك، فإن من المحتمل أن يتراجع دور الإسلام آنذاك في تشكيل المرجعية الفكرية والروحية، كما تتراجع طاقته على الحيلولة بين المسلمين وبين الاندفاع نحو الهمجية بما تتمظهر فيه من عدوان وقتل وسرقة وأنانية وبحث عن المتعة...

ومن المفترض أن يظل الإسلام أشبه بالمظلة الثقافية التي ينعم بها كل من يعيش داخل العالم الإسلامي مهما كانت درجة التزامه، ومهما كان انتماؤه السياسي. وحتى

---

(1) نشرت إحدى الصحف اليومية أثناء كتابة هذا الكتاب خبرين يشيران إلى عمق هذا المعنى في نفوس البشر. يقول الخبر الأول: إن باكستانياً باع عربته والحمار الذي يجرها كي يترشح للانتخابات البلدية. أما الخبر الثاني فيقول: إن فنانة برازيلية تعتزم بيع عدد من الصور العارية لها في مزاد علني بغية توفير المال لتغطية حملتها الانتخابية إلى البرلمان!!.

يتحقق مثل هذا الهدف فإن علينا أن نبذل الكثير من الجهد من أجل أن نجعل تعاليم الإسلام تشكل الفضاء المعنوي والفكري الذي تتنفس فيه كل القوى السياسية في المجتمع. وهذا لا يكون إلا إذا شعر المشتغلون بالعمل السياسي أن الإسلام يوفر أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم، كما أنه يسمح بتوفير مجال للتسويات والمفاوضات التي يحتاجها تسيير الشأن العام وإدارة الحياة اليومية.

إننا من خلال إيماننا الأكيد بضرورة هيمنة تعاليم الإسلام على تفاصيل الحياة، قد نقوم بأعمال، لا تقربنا من أسلمة المجتمع على مقدار ما تبعدنا عنها. وهذا يحدث من خلال الآتي:

أ ـ إضفاء نوع من القدسية على اجتهاداتنا السياسية وتوجهاتنا الحزبية، وذلك بسبب الخلط بين مبادئنا وأهدافنا المشروعة وبين المواقف التي تمليها مصلحة انتخابية أو حسم صراع على النفوذ أو السلطة في دائرة من الدوائر أو مجال من المجالات. ويتجلى هذا الخلط في حساسيتنا المفرطة تجاه النقد الذي يوجه إلينا من منافسينا السياسيين. إن سلامة المقصد والمعتقد والتوجه لا تمنح أحداً في المعترك السياسي الحصانة من النقد؛ وعلى من يخوض غمار السياسة أن يكون مستعداً لسماع الكثير من التقول حول حياته الشخصية ومبادئه وبرامجه وأهدافه. هذه هي طبائع الأشياء.

ب ـ كثيراً ما تختلف وجهات نظر الإسلاميين حول الواقع وحول السياسة السائدة وكيفية التعامل معها، كما يختلف الإسلاميون مع غيرهم من العاملين في المجال السياسي؛ وفي هذه الحال فكثيراً ما يزج بالنصوص والأحكام الشرعية في لجة الخلاف من أجل حسم النزاع وتحقيق الغلبة. ولهذا مخاطره الجمة حيث إنه يعرِّض الطاقة المعنوية للإسلام للاستنفاد، ويجعل تعاليمه جزءاً من صراع يومي، أي يحولها من شيء يوجه ويهدي، إلى شيء يبدو وكأنه مصدر لإثارة النزاع والخلاف، مما يدفع بالنخب

السياسية إلى تأويلات بعيدة للنصوص والبحث عن الشاذ في الأحكام، كما يدفعها إلى البحث عن مصادر أخرى من أجل تحقيق الوئام والاجتماع وبناء الحسّ الاجتماعي المشترك.

إنني أعرف أن القضية دقيقة، وقد لا أعثر على التعبير المناسب عنها.

٣ ـ لو تأملنا في الجانب السياسي من تراثنا الفقهي لوجدنا فيه تركيزاً شديداً على أخلاق رجل الدولة وآدابه واستقامة سلوكه وبعض صفاته الجسدية، كما نجد اهتماماً بتفصيل ما له من صلاحيات. وكثير مما قيل في هذا الشأن ينطبق على المسلم الملتزم أياً كان، مما يعني عدم التعمق في فهم آلية الدولة وفهم الإغراءات التي يتعرض لها من يبده السلطة، وكذلك فهم التحديات التي تواجهه وتضطره إلى التأويل بل التجاوز. وربما عاد ذلك الإهمال في محاولة الفهم إلى اعتقاد السابقين أن الدولة لا تعدو أن تكون جهازاً يعمل بطريقة آلية على تنفيذ أحكام الشريعة ورعاية مصالح الأمة على أفضل وجه ممكن، أي إن النظر إلى الدولة على أنها أداة في يد الأمة، وليست عبارة عن كيان مستقل شديد التعقيد، له قوانينه الخاصة.. هو الذي أدى إلى عدم توقف الباحثين في السياسة الشرعية بالقدر الكافي للتفكير فيما يجعل ما قالوه ممكن التحقيق والتطبيق. أضف إلى هذا أن تجربة الأمة السياسية على المستوى التاريخي لم تدرس من قبل الفقهاء والدستوريين الإسلاميين على النحو الكافي من أجل استخدام ما يستخلص منها في تطوير تنظيراتهم السياسية والقانونية. ومن هنا فإن على الخطاب السياسي الجديد أن يركز على ما فات القدماء الاهتمام به واكتشافه، وهو تحديد وسائل ممارسة السلطة وكيفية إيجاد رقابة فعالة على استخدم إمكانات الدولة المختلفة. إن التزام الدولة بالاحتكام إلى الشريعة والعمل في حدود تعاليمها يعد شيئاً مهما جداً، ولكن باب السياسة الشرعية باب واسع، وهو يسمح بالكثير من التصرفات والسلوكات التي يصعب ضبطها أو الحكم عليها. ونحن المسلمين في حاجة ماسة إلى أن نتعاون

حكومات وشعوباً على بناء بيئة ثقافية وقانونية، تسهل الاعتراف بالخطأ، وتجعل محاسبة المخطئ أمراً ممكناً، كما يكون اطلاع الناس على حقيقة ما يجري في الواقع ميسوراً. وحين يتم هذا فإن درجة الالتزام بالشريعة وبالنظم السارية سوف تتحسن إلى حد بعيد. وقد فعلت دول وشعوب هذا وقطفت ثماراً يانعة من ورائه.

٤ ـ علينا جميعاً أن نحترم الاختصاص، وأن نصغي لما يقوله أهله باهتمام، ولكن علينا مع هذا أن نستنطق تجربتنا السياسية، وأن نطلع أيضاً على تجارب غيرنا. وأعتقد أنا إذا فعلنا ذلك، فسوف نحصل على بعض العظات والدروس المهمة. وإن من بين ما حصلنا عليه فعلاً هو أن الإنسان يولد وهو ناقص الإنسانية، ومن خلال التعليم والتدريب والتكريم وتحمل المسؤولية تقترب إنسانيته من الكمال شيئاً فشيئاً. وإن من الناس من يعتقدون أن مشاركتهم في إدارة شأنهم العام تحمل نوعاً من الضمانة لإصلاح ذلك الشأن وصيانته من الفساد والانحراف. وقد ألمح القرآن إلى هذه المسألة المهمة بكلمات قليلة، لكنها في غاية البلاغة والوضوح، وذلك على ما نجده في قوله ـ عز وجل ـ : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [1] وقوله: ﴿ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ [2] إن التشاور في كل ما يعني الناس يولد قدراً كبيراً من الثقة والاطمئنان لديهم، ويجعلهم يشعرون بالمسؤولية، عن الإخفاقات التي تحدث في الشؤون التي استشيروا فيها، كما تجعلهم على اطلاع بأسباب حدوثها، مما يساعد في نهاية المطاف على تكوين الخبرة المطلوبة للتغيير والإصلاح. وهذا ما فعله الخلفاء الراشدون ـ رضوان الله عليهم ـ وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فقد كان يدعو الناس إلى المسجد ليستمزج آراءهم في الأمور التي يشعر أن لها نوعاً من الأهمية، أو أن الموقف منها يحتاج إلى إنضاج. وفي بعض الأحيان كان يؤخذ رأي النساء في البيوت ورأي الفلاحين في

(1) سورة الشورى: (٣٨).

(2) سورة آل عمران: (١٥٩).

مزارعهم والرعاة في أغنامهم! إن لتوسيع المشاركة السياسية مشكلاته وسلبياته؛ لكن من الذي يقول: إن هناك أسلوباً في الحكم، كله كماليات وإيجابيات؟ إن من المهم أن نؤكد أن ما اخترعه البشر من نظم، يظل قاصراً وعاجزاً عن الاستحواذ على الكمال، ومن ثم فلا بد أن نبحث عما هو أكثر إيجابية وأقل سلبية، ونحاول باستمرار في أي وضعية كانت تكثير الخير ومحاصرة الشر.

المشاركة السياسية تتحقق بوجوه كثيرة، منها الانتخابات والمجالس الاستشارية واستطلاعات الرأي واللجان المشتركة بين الدولة والمواطنين وإشراك أهل الاختصاص في القرارات الاقتصادية والتنموية وإفساح المحال لأهل المهن العلمية وغيرها بتنظيم شؤون مهنهم .

المهم دائماً أن تشعر الأمة أنها تملك الولاية على نفسها، وتتحكم بالمسائل الأساسية في حياتها. وقد يكون تدخل الدولة ضرورياً لصون عمليات المشاركة السياسية من الابتذال والاستغلال، فقد رأينا الكثير من السلبيات التي تتخلل الحملات الانتخابية، كما رأينا فنوناً من التحايل على رأي الأغلبية وطمسه بوجوه كثيرة. المشاركة السياسية تعني نوعاً من الالتحام بين القاعدة والقمة ونوعاً من إزالة الفوارق بين من بيده القرار وبين الإنسان العادي، وتدل الخبرة العالمية على أن توسيع المشاركة السياسية يحول دون تنامي العنف، ويقطع الطريق على الذين يتخذون من الانفراد بالأمر ذريعة لنشر الرعب وقتل الأبرياء. وأشعر أن هذه القضية آخذة في التحسن في معظم أنحاء العالم الإسلامي، ونحن متفائلون بأن نصل إلى ما هو أفضل مما تم حتى الآن؛ والأمة تستحق ذلك، وهي جديرة به.

٥ ـ تعني السياسية في معناها العميق تحقيق مصالح العباد في إطار عقيدة الأمة ومبادئها وأحكام شريعتها، وتجاوز ما يحدث من اختلاف وتعارض في آراء الناس ورغباتهم ومصالحهم عن طريق العدل والحوار والمفاوضة، بالإضافة إلى تنظيم الحياة

العامة بعيداً عن القهر والعنف وإراقة الدماء، فالجهة التي تسمح لنفسها بإراقة دماء المنافسين والخصوم داخل المجتمع الإسلامي لأي سبب من الأسباب، لا تستطيع أن تدعي أنها جماعة سياسية، أو تمارس السياسة. إن القوة تتمتع بإغراء كبير بما توحي به من قدرة على الحسم السريع؛ ولهذا فإنه على مدار التاريخ الإسلامي، كان هناك من يسارع إلى العنف واستخدام القوة عوضاً عن المحاجة والتفاوض والضغط الأدبي. وهذا ما أسهم كثيراً في تأخير مسيرة الأمة، بل أسهم في ذهاب ريحها. إن الله ـ جل وعلا ـ قد شدد على نحو لا مثيل له في أمر الدماء، لأن سفكها يدفع العلاقات بين الحكومات والشعوب، وبين الناس بعضهم مع بعض إلى حالة خطيرة، يصعب معها التئام الشمل وتصفية النفوس. ولنتأمل في قول الله ـ جل وعلا ـ : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [1]. وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً** »[2]. وقال: «**من حمل علينا السلاح فليس منا** »[3]. والنصوص في هذا كثيرة جداً.

إن على الذين يصوغون الخطاب الإسلامي المعاصر أن يشرحوا للشباب بكل وسيلة ممكنة أن استخدام السلاح وممارسة العنف وإيقاع الإيذاء الجسدي بالآخرين.. ليس من الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى أي صلاح. وهذا الشرح لن يكون كافياً إلا إذا قام تنظيرنا للإصلاح والتغيير على أساس النظر إلى طريق استخدام القوة على أنه طريق مسدود لا يفضي إلى أي شيء سوى أن سالك الطريق يلقى فيه المهالك، ويوقع غيره فيها.

---

(1) سورة المائدة: (٣٢).

(2) رواه البخاري.

(3) رواه البخاري.

من المهم دائماً أن يتعاون الجميع حكاماً ومحكومين على إرساء قواعد للممارسة السياسية، تجعل من إراقة الدماء والتعذيب وتخريب الممتلكات أموراً لا تقبل حجج مرتكبيها مهما كانت الظروف والأوضاع.

إنه لا يصح أن ننظر إلى قضية استخدام القوة في الإصلاح من زاوية الجدوى أو النتائج أو الإضرار بمصالح الأمة، وإنما علينا أن ننظر إليها من زاوية المبدأ أو الحكم الشرعي. إنني لا أشك أنه لا يصح استخدام القوة والعنف داخل المجتمع المسلم، ولو كان مستخدموه جازمين بتحقيق الغلبة وحسم الأمور، لأن الوسيلة المستخدمة غير مشروعة، ولا ينبغي أن يكون استخدامها موضع جدال.

تبدأ السياسة حيث ينتهي العنف، ويبدأ العنف حيث تنتهي السياسة. وإني لآمل أن نعي هذا بعمق، ونتخذ من الوعي به دليلاً في العمل ومعياراً لصواب أسلوبنا في معالجة النزاعات والاحتقانات الداخلية.

٦ ـ مسألة النضج السياسي من المسائل المهملة على الصعيد التربوي؛ فلا الآباء في البيوت، ولا المعلمون في المدارس يولون هذه القضية ما تستحقه من العناية. وهذا يعود أساساً إلى أننا لم نشعر إلى الآن أننا استطعنا بناء الدولة/ الأمة التي تستثمر في أجهزتها الإدارية وفي شعبها بما يكفي لجعل المواطن يراعي المصلحة الوطنية، ويضحي من أجل المجموع.

حتى تبدأ عملية التربية السياسية فلا بد أن نتخلص من الرؤية التقليدية للإنسان والتي كانت تقوم على افتراض أن المواطن يولد سيداً كريماً عقلانياً في ممارساته ومواقفه. إن هذه المعاني الجليلة تُغرس في نفوس الناس وعقولهم من خلال استهداف السياسات الإدارية والقانونية تكوين المواطن الصالح المدرك لمسؤولياته وحقوقه في آن واحد.

لا يكمن جوهر التربية السياسية في حث الناس على أن يلتزموا بالقوانين، وأن يكفوا عن التعبير عن نزعاتهم السياسية على نحو غير مسؤول.. وإنما تكمن في تعميق بعض المفاهيم الأساسية عبر ممارسة رجال الدولة وعبر البيئة التربوية التي توفرها البيوت والمدارس. ولعل من أهم تلك المفاهيم الآتي:

أ ـ التمسك بالحق القطعي الواضح الصريح والمنافحة عنه وحمايته من عدوان الأشرار وتجاوزاتهم.

ب ـ التسامح تجاه الأمور الخلافية واحترام التعددية في الرأي ما دام تباين وجهات النظر في إطار المدلول العام للثوابت والقطعيات.

ج ـ تعزيز روح الحوار والتفاوض والمجادلة بالتي هي أحسن واعتماد النقاش وبث الوعي أساساً في تغيير المواقف والأوضاع بعيداً عن القسر والإكراه والعجلة.

د ـ حين يكون هناك خلاف فقهي في مسألة من المسائل، فإن للدولة أن تختار القول الذي ترى فيه تحقيقاً للمصلحة العامة. واختيارها حينئذ يقطع الخلاف على المستوى العملي التنفيذي. أما على المستوى العلمي، فإن لكل فرد الاحتفاظ بما أوصله إليه اجتهاده.

هـ ـ لا تستطيع الدولة أن تعمل وفق آراء كل الناس، كما لا ينبغي أن تتجاهل أي قول، وإلا لم تكن مركزاً للتسويات وتوازن المصالح.

و ـ لا يمكن للدولة أن تلبي حاجات كل الناس لأن إمكاناتها في النهاية ستظل محدودة. وطموحات الناس غير محدودة. لكنها تسع الجميع من خلال العدل والإنصاف وتحقيق أعلى درجة ممكنة من تكافؤ الفرص.

ز ـ يجب على الفرد الخضوع للتنظيمات والقرارات التي تسعى إلى تحقيق الخير العام ما دامت في إطار المباح والمشروع.

ح ـ للدولة حقوق على المواطن، وللمواطن حقوق على الدولة. حقوق الدولة واجبات على المواطن. وحقوق المواطن واجبات على الدولة. ويجب على كل طرف أن يؤدي ما عليه إذا أراد أن ينال ما يعده حقاً له.

ط ـ في إطار الدولة الواحدة لا ينبغي لأي شخص أن يتصرف وفق هواه، أو يعمل كل ما يشتهيه. وينبغي أن تصان الحقوق المشروعة للأقلية، كما ينبغي على الأقلية النزول على حكم الأكثرية. وعن طريق الحجة والبرهان يمكن لكل جهة أن تقنع الجهات الأخرى بوجهة نظرها.

ي ـ التشاور واستمزاج الآراء واكتشاف المواقف والتوجهات والعمل على الاستفادة منها، ومراعاتها، هو الشيء الذي يبدأ، ولا ينتهي؛ لأنه يشكل حجر الزاوية في الممارسة السياسية.

إن التربية على هذه المبادئ ومبادئ أخرى على شاكلتها سوف يخفف من حدة ثنائية الدولة/ المواطن، ويوسع دوائر الفهم المتبادل، والأرضية المشتركة. لكن التربية تحتاج حتى تؤتي ثمارها إلى الصبر والمثابرة، وقبل ذلك البذل والتضحية.

٧ ـ في ظل التداخل العالمي الشديد على مستوى الأفكار والخبرات والمصالح صار بناء نموذج نقي ومستقل في السياسة أو الاقتصاد أو التعليم أمراً في غاية الصعوبة. ولا شك أنه ستبقى مساحة في كل المجالات لممارسة الخصوصية والقيام بأشياء ذات صبغة محلية، لكن نجاح ذلك سيكون متوقفاً على ما يحققه من رضا الجماهير وتعاونها وشعورها بأن ممارسة الخصوصية لا تعني الحرمان من المعاصرة، ولا التمسك بمثاليات مجنِّحة على حساب المصالح المشروعة.

التحدي الذي يواجه كل من يصوغ الخطاب الإسلامي، كما يواجه الخبراء وفقهاء السياسة الشرعية ـ هو بناء نموذج عملي في إدارة شؤون البلاد والعباد، يتخذ من

الإسلام مرجعية له، ويكون قادراً في الوقت نفسه على تحقيق التنمية والمعاصرة، وقبل ذلك تحقيق العدالة وضمان الحقوق وصيانة كرامة الإنسان والحيلولة دون استخدام العنف من قبل أي طرف من الأطراف. إن التيار أو الحزب أو الحكم الذي يستطيع تحقيق هذا بنسب هي الأفضل على المستوى العالمي أو الإقليمي ـ على الأقل ـ هو الذي ينعقد لمذهبيته وطروحاته السياسية لواء الزعامة والسيطرة. أما ما يلجأ إليه بعض الناس من مديح لتجربة أو صيغة في الحكم تمت في مرحلة من مراحل تاريخنا، وما يقوم به آخرون من التشنيع على صيغ معاصرة، لا تحقق ما نتطلع إليه من عدالة وازدهار.. فإن هذا ليس أكثر من إضاعة للوقت وتأجيل لمواجهة التحديات والإجابة على الأسئلة الصعبة التي تواجهنا، مما يعني إطالة أمد المعاناة والاستمرار في المسير في نفق، لا ندري إلى أين سيمضي بنا.

قد لا نصل إلى ما نريد إلا من خلال بحث كثيف في فقهنا السياسي وفي تجربتنا المديدة في الحكم عبر التاريخ، وما كان لتلك التجربة من ميزات، وما كان فيها من قصور، بالإضافة إلى نظر متعمق في التجارب العالمية المعاصرة. إن لدينا الألوف من الشباب النابهين الذي يبحثون في هذا المجال، بالإضافة إلى ألوف أخرى يملكون الاستعداد للانخراط في عمليات بحث. تساعد على بلورة هذه القضية؛ لكن الذي نشكو منه هو عدم وجود برامج بحثية، تشرف عليها وترعاها جامعات وجهات علمية. وإلى أن يتم هذا، فإن في إمكان الكثير ندب أنفسهم لإجراء بحوث تحسِّن الوعي بهذه المسألة، وتقدم اجتهادات فقهية وسياسية تتعلق ببعض أجزاء منها. وتتيح وسائل النشر الحديثة ـ الإنترنت مثلاً ـ الكثير من التنسيق وتبادل الخبرات. وتتحمل الجماعات الإسلامية التي تهتم بالنشاط السياسي مسؤولية خاصة في هذا.

٨ ـ لا تخطئ عين المراقب الحصيف رؤية اشتداد الطلب على المنهج الإسلامي في الحكم والسياسة، فهناك شرائح واسعة من الأمة تنظر منذ ما يقارب الأربعين سنة إلى

العودة الشاملة إلى الإسلام على مستوى الحكومات والشعوب على أنها قارب النجاة في بحر المخاطر والضغوط والعذابات التي يتعرض لها معظم المسلمين في أنحاء الأرض. والذين يصوغون الخطاب الإسلامي يفسرون هذا الإقبال بصحوة ضمير الأمة ونضوج وعيها؛ إذ إن من البدهي أن يؤوب الناس إلى ما ترسمه لهم عقيدتهم من مناهج وسبل للنهوض والتقدم. وهذا التفسير صحيح، لا غبار عليه؛ لكن من المهم أن ندرك شيئاً آخر، هو أن جاذبية الإسلاميين المشتغلين بالشأن السياسي ستظل مرتبطة جزئياً بمدى الإخفاقات الناشئة عن تطبيق رؤى وطروحات سياسية منافسة. حين يكون لديك في قرية ثلاثة خياطين، ويفقد الناس الثقة في واحد منهم، فإن من الطبيعي أن يتحول زبائنه إلى الخياطين الآخرين. فإذا فقدوا الثقة في اثنين منهم، فإن من الطبيعي أيضاً الاتجاه إلى الخياط الثالث بوصفه الشخص الوحيد الذي في إمكانه خياطة ثيابهم. فإذا فقد الناس الثقة في عمل الثالث، فإنهم حينئذ يقعون في الحيرة والارتباك، ويصابون بالإحباط لأنهم لا يجدون البدائل والخيارات التي يجدها غيرهم في القرى الأخرى. هذا هو الشأن بالضبط في التنافس القائم بين الخطابات السياسية المتنافسة على الساحة الإسلامية. إن من شأن التقدم أن يزيد في طموحات الناس نحو الحصول على المزيد من المال وفرص العمل والخدمات والتقدم الصناعي وقبل ذلك المزيد من الكرامة والحرية والمعاملة اللطيفة. وبما أن مجتمعاتنا فقيرة على نحو مخجل بالمؤسسات الوسيطة التي يمكنها النهوض ببعض هذه الأعباء، فإن الأنظار تتجه إلى الدولة بوصفها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحقيق ذلك. وعلى مقدار ما تتعاظم الفجوة بين توقعات الناس وما تقدمه لهم الحكومة، تتعاظم جاذبية من هم خارج السلطة، من أولئك الذين يسمون «المعارضة» وأولئك الذين يقدمون نظرية في السياسة والإدارة، تغاير ما عليه أهل الحكم. وإذا نظرنا في الساحات الإسلامية المختلفة وجدنا ثلاثة ألوان رئيسية للخطابات السياسية: الخطاب الإسلامي والخطاب القومي/ الوطني

والخطاب الليبرالي الذي يمتح من المنهجية السياسية للغرب. إن الخطاب القومي/الوطني مُنِيَ بإخفاقات كبيرة بسبب أن كثيراً من الحكومات تتخذ من مرتكزاته غطاء ثقافياً لأوضاعها العامة. ونظراً لعدم تمكن معظم الحكومات في العالم الإسلامي من تحقيق اختراقات ظاهرة على الصعد التنموية والصناعية والتعليمية وحقوق الإنسان، فإن هذا الخطاب بات يبدو وكأنه يتحمل أعباء المرحلة في نظر كثير من الناس.

أما الخطاب الليبرالي، فإنه يتمتع بجاذبية، ولا شك، لكن نفوذه يتمركز في صفوف النخب، وهو لا يملك الآليات والإمكانات التي تساعده على الانتشار في الأوساط الشعبية، كما أن طبيعة طروحاته تجعله يظهر وكأنه يتبنى منهجية أولئك الذين يُنظَر إليهم على أنهم مسؤولون عما آلت إليه أوضاع العالم الإسلامي من خلال الاستعمار في الماضي والابتزاز والضغط في الحاضر. أضف إلى هذا أن بعض الحكومات في العالم الإسلامي ترفع شعار التحديث من أفق الرؤية الغربية على نحو شبه كامل، لكن من دون تحقيق نتائج مرضية.

ومن هنا فإن الخطاب الإسلامي يبدو وكأنه الأقرب إلى نفوس الناس وعقولهم، لكن لا بد من الانتباه إلى أنه ليس هناك أي ضمانة لاستمرار ذلك، فوعي الناس ليس ثابتاً، وهم شديدو العملية، فإذا وصل شخص إسلامي إلى منصب، أو وصلت جماعة إسلامية إلى الحكم، ورأى الناس أن هناك فروقات كبيرة بين ما تؤمن به وتدعو إليه وبين سلوكها العملي، أو رأوا فجوة كبيرة بين ما تقدمه لهم، وما يتوقعونه منها، فإنهم يظلون على أهبة الاستعداد للتوجه إلى خطاب زهدوا فيه من قبل. وربما نزعوا ثقتهم من الخطاب الإسلامي، بل من الأصول الإسلامية التي يستند إليها. وقد حصل هذا مع إسلاميين وغيرهم، حين كشفت صناديق الاقتراع عن فوزهم بالكثير من المقاعد في

مرحلة من المراحل، كما أبانت عن إعراض ظاهر للجماهير عنهم في مرحلة تالية. وحصل مثل هذا مع بعض الحكومات الليبرالية التي قامت في الدول التي كانت جزءاً من «حلف وارسو» حيث أقبل الناس هناك على تلك الحركات في البداية، ثم أعرضوا عنها، واتجهوا إلى من كانوا يسمون شيوعيين أو اشتراكيين.

هذا كله يعني أن الشرعية لا تغني عن الإنجاز، وأن الأيدلوجية لا تسد الثغرات التي يخلفها الإخفاق في الممارسة. ولهذا فإن على كل أولئك الذين يتطلعون إلى أن يشاركوا في إدارة دفة الحكم أو الانفراد بها في أي دولة أن يكونوا مستعدين للتخلي عنه في أي وقت من الأوقات. لأن الانسحاب حين تقرر الجماهير سحب الثقة منهم هو أفضل خيار يمكن أن يجنحوا إليه.

إن بعض المشتغلين بالشأن السياسي من الإسلاميين يظنون أنهم إذا وصلوا إلى سدة الحكم، فستحل كل مشكلاتهم، وتتحقق كل أمنياتهم، ولهذا فإنهم يؤخرون التفكير في كثير مما يحتاج إلى إصلاح في الشأن الاجتماعي، على أمل أن يكونوا أقدر عليه إذا صارت السلطة بأيديهم؛ لكن التجربة تشير إلى غير هذا، فالمشكلات الحقيقية والتحديات الكبرى، لا تواجه السياسيين وهم في المعارضة، ولكن إذا وصلوا إلى الحكم حيث تتعرض رؤاهم ومنهجياتهم إلى امتحان عسير، كما أن على من تعود رمي سهام النقد في كل اتجاه أن يعد نفسه لتلقيها إذا صار في مقام الذين ينتقدهم؛ ولا سيما أن كثيراً من الناس يعيشون في ظروف صعبة، وهم يتطلعون من كل حكومة تدعي الإصلاح إلى رؤية حلول عاجلة لمشكلاتهم، ولا وقت لديهم لمزيد من الانتظار.

إن وعي صانع الخطاب الإسلامي بهذه القضية يحمله على حث الدعاة وكل المهتمين بتقدم الأمة على العمل على تصميم برامج إصلاحية لا يتوقف تنفيذها على وجودهم في أماكن اتخاذ القرار، حتى لا تنقضي الأعمار وهم ينتظرون ما لا جدوى من انتظاره.

٩ ـ قد تعرض الكثير من الدعاة إلى ضغوطات متنوعة من قبل عدد من الجهات. وهذا أمر طبيعي، إذ إن من طبيعة العمل الدعوي أنه يؤسس للقائمين عليه سلطة جماهيرية. وهذه السلطة كثيراً ما تكون في حالة جدال ونزاع مع السلطة الزمنية القائمة في البلد. كما أنه يساء استخدام هذه السلطة في بعض الأحيان، حيث يرسل مالكوها إشارات تهديدية خاطئة للحكومات والتيارات والأحزاب المنافسة. ولست في صدد مناقشة هذه القضية هنا، لكن أود أن أقول: إن ما لاقاه العمل الدعوي في الحقل السياسي، وفي غيره من قيود وملاحقات في بعض البلدان دفع بالقائمين عليه إلى اتخاذ «السرية » منهجاً في التخطيط والحركة والاتصال. والحجة هي: أنه لا بد أن نعمل، ومن حقنا أن نعمل، وما دام لا يتاح لنا العمل العلني، فما علينا إلا أن نلجأ إلى العمل السري. وأنا أقول: إنه ما من شخص أو جهة أو مؤسسة... في أي مجال من مجالات الحياة، يقوم بكشف كل أوراقه وخططه؛ فوجود شيء خاص غير معلن حق طبيعي مشروع؛ لكن أود أن أشير إلى الأمور الآتية:

أ ـ هناك نوع من التنافر بين طبيعة العمل السياسي وطبيعة التنظيم السري. العمل السياسي، يقوم على أوسع اتصال ممكن بالناس، وعلى التعريف بالنفس والمنهج وعلى شرح الطموحات والخطط المستقبلية التي تنوي هذه المنظمة أو تلك أو هذا الحزب أو ذاك تنفيذها وإفادة العباد والبلاد منها. ومن خلال ذلك يبني السياسي لنفسه شعبية خاصة، كما يترك في عقول الناس صورة ذهنية وانطباعية محددة، يقوم باستمرار ببلورتها حتى يستثمرها فيما بعد.

أما الذي يعمل تحت الأرض، فإنه كمن يكتب باسم مستعار، فهو مهما كان بليغاً ومؤثراً، ومهما كتب الله على يديه من النفع، لا يستطيع أن يبني تياراً شعبياً، يتخذ من مقولاته أداة لصياغة مطالبه وتطلعاته. العمل السري يفرض على أصحابه العزلة عن

الناس، والظهور بمظهر، لا يعبر عن الحقيقة، ولا يتواصل معها.

ب ـ الذين ينخرطون في تنظيم سري، يشعرون بأنهم في وضع غير طبيعي وغير قانوني، وهذا الوضع يشجع على إيجاد نوع من الازدواج في الشخصية، والذي يترتب عليه ضعف مصداقيتهم؛ حيث يشعر كل من يتعامل معهم، أن جزءاً من الحقيقة ما زال غير معروف، أو أن هناك «تكتيكاً» يتبع للوصول إلى شيء ما. وشعور الناس بأن وضعهم غير قانوني ينمي لديهم نفسية الخوف وعقلية التوجس: خوف سائغ وخوف عبارة عن أوهام ليس أكثر، لكن لا أحد يستطيع الفصل بين هذا وذاك. مع الشعور بالخوف تتولد مفاهيم الحصار والدفاع، وينمو الإحساس بالحيف والظلم. وفي جوٍ كهذا تنمو السلبية، وتضعف الإيجابية، فلا ترى المبادرات الكبرى ولا الحركة النشطة، ولا القفزات النوعية؛ حيث إن من شأن الانغلاق والاختباء توليد المزيد من مشاعر الإحباط والشعور بالتقزم. ولا يخفى أن كثيراً من أبناء الأمة يعانون أساساً من كثير من الأعراض التي أشرت إليها بسبب الشعور بعدوانية الغرب وحصاره للمسلمين والضغط عليهم. نحن مصابون بالانكماش في أمور كثيرة، لأننا نهاجم، ومن طبيعة الكائن الحي أن ينكمش ويتجمع على نفسه إذا شعر بالخطر يحدق به.

ج ـ في ظل التنظيم السري تنمو المثالية المبالغ فيها حيث يجمح الخيال، ويحلق التنظير وتجنح الآمال العظام دون أن يكون هناك من يحد من غلوائها، أو يفندها ويناقشها؛ وذلك لأنه في حالة «العمل تحت الأرض» تكون الممارسة العملية محدودة، مما يجعل عملية تشذيب الأفكار وعملية الفصل بين الأحلام والأوهام وبين ما تسمح به المعطيات الناجزة ـ أمراً في غاية الصعوبة. إن على كل إنسان أن يحتفظ بقدر من المثالية حتى لا يستسلم للواقع، ولا يقع في براثن الجمود والانحطاط، لكن المثالية حين تتجاوز قدراً معيناً، تصبح مصدراً لأوهام لا حدود لها.

مع نمو المثالية تنمو نظرة التنزيه للذات والاستخفاف بالآخر، وآنذاك يتضخم «النقد الغيري» ويضمر « النقد الذاتي » ، فيصير من يعمل في تنظيم سري مثل الذي يرى نفسه في مرآة مكبرة، ويرى غيره في مرآة مصغرة. ومن خلال هذا وذاك يحدث اختلال هائل في رؤية الذات ورؤية مركزها في الوجود.

د ـ من مشكلات التنظيم السري أنه لا يسمح لقيم التعددية والمكاشفة وتحمل المسؤولية والتعاون بالنمو والرسوخ. وذلك لأن هذه القيم مثل معظم النباتات، لا تنمو إلا في الشمس والضوء والهواء الطلق. حين يكون العمل الدعوي علنياً، فإنه يتيح الكثير من الاحتكاك بين أبناء الفريق الواحد وبينهم وبين أبناء الفرقاء المعادين والمنافسين. وذلك الاحتكاك يولِّد المقارنة، ويساعد على تحسين الوعي بالذات من خلال الوعي بالآخر، وتصبح هناك إمكانية جيدة لرؤية الأشياء من زوايا مختلفة. كما أن العمل العلني يجعل المحاسبة متاحة لأن مرتكبي الأخطاء يكونون ظاهرين للعيان. وحين يشعر الناس بإمكانية المحاسبة، ينمو لديهم الشعور بالمسؤولية، وبذلك تصبح التصرفات أكثر عقلانية، ويكون المسؤولون في الأعمال الدعوية أشد حذراً وأكثر انضباطاً.

إن النجاح السياسي يحتاج إلى روح تفاوضية وعقلية عملية، ومعرفة جيدة بحاجات الناس الحقيقية من أجل السعي إلى تلبيتها. وهذا كله يحتاج إلى شعور الداعية بأنه يتحرك بين الناس براحة وطمأنينة، ويطرح برامجه بطلاقة وحرية. وهذا كله لا يكون إلا في ظل العمل العلني.

إذا كان الأمر كذلك فإن على كل من يريد خدمة الإسلام أن ينظر إلى التنظيم السري على أنه شيء خلاف الأصل، ومن ثم فإنه لا يقترب منه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ومن واجب الحكومات والمجتمعات أن توسع المساحة المتاحة للتبليغ والتغيير

وحركة الإصلاح السلمي، حتى لا يجد أحد حاجة إلى الانخراط في تنظيم سري، يؤذي من خلاله نفسه وغيره.

١٠ ـ كثر أولئك الذين يدعون إلى فصل الدين عن الدولة باعتبار أن خلط الدين بالدولة، يدفع إلى سياسات لاعقلانية، كما أنه يحابي المتدينين، ويمنحهم سلطاناً ونفوذاً على حساب غير المتدينين، وعلى حساب الذي ينتمون إلى أقليات دينية. وهذه الدعوة ظاهرها السعي إلى مزيد من العدالة والإنصاف والمزيد من ترسيخ حقوق المواطنة، لكنها في الجوهر، وفي الواقع تمهد الطريق إلى شيء آخر. وأقول في البداية: إن الذين يدعون إلى هذا يدعون إلى ما جرى تطبيقه في الغرب على ما هو معروف مع عدم إدراك الفوارق الأساسية بين دين ودين وضع ووضع. ولست أريد مناقشة تسلط الكنيسة بأوهامها وخرافاتها على السياسة، ولا كون المسيحية في بنيتها العامة عبارة عن آداب ووصايا أخلاقية وسلوكية أكثر من أي شيء آخر، وهذا على خلاف ما لدينا.. لا أريد الحديث في كل هذا، لكن أود الإشارة إلى نقطة مهمة، هي أن الذين يدعون إلى فصل الدين عن الدولة أو فصل الدين عن السياسة، يسهمون في إيجاد وضعية هي الأسوأ، حيث إن الدولة في الغرب وإن كانت تقف من الدين موقفاً حيادياً، إلا أن الغربيين استطاعوا على مدار قرنين تطوير قوانين وأعراف وتقاليد سياسية ومدنية وشعبية تحول دون تحول الدولة إلى وحش كاسر، أو تحولها إلى أداة لتأمين مصالح أصحاب النفوذ على حساب الكثرة الكاثرة من الفقراء والمعدمين.

إن الإنسان الغربي لا يستطيع استخدام نصوص دينية في الضغط على الدولة، لكن لديه حرية التعبير وحرية الاحتجاج وتشكيل الأحزاب. ولديه شعور بالأمن والاطمئنان وشعور بأن القانون يحميه من تقول المتقولين ، كما أن هناك الكثير الكثير من المؤسسات الوسيطة واللاربحية التي يمكن أن تساعد المواطنين في كثير من شؤون

حياتهم. لكن الأمر في معظم البلاد الإسلامية ليس كذلك؛ فجعل الدولة من غير دين ولا عقيدة سيعني في أوضاعنا ما يشبه قفزة في الهواء، أو اندفاعاً نحو المجهول، بل ما يشبه نوعاً من التشرد والاستلاب والتخلي عن الذات. وإن الدول الإسلامية التي أضعفت وظيفة الدين في مجالها السياسي باسم التقدم والعلمانية والحداثة والتخلص من ظلامية القرون الوسطى... إن تلك الدول لم تتحسن أوضاع حقوق الإنسان فيها، وإنما اتخذت من العلمانية وسيلة لعزل الغالبية عن السلطة والسياسة، وحرمت أبناء شعبها من أن يتخذوا من القيم الإسلامية والرمزية التاريخية معياراً للحكم على مدى عدالة الحكومات واستقامتها وجودة أدائها. ولنا في المعسكر الشيوعي عظة، فقد ابتعدت الحكومات في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية عن الدين وناصبته العداء دون أن تتمكن من إنجاز ما أنجزه الغرب من قيم وقوانين ترشِّد الأداء السياسي للدولة وتقيده، وكانت النتيجة هي انتشار الفساد والاستبداد وانحطاط أخلاق الدولة. أما المجتمعات هناك، فمن الصحيح أنها لم تشهد مجاعات ـ كما حدث في بعض الدول الإفريقية ـ لكن ما كانت تحصل عليه لم يكن يتجاوز كثيراً حد الكفاف، أو كما قال أحدهم فيها: إنها لا تموت من الجوع، لكنها لا تأكل سوى الخبز. وفي أمريكا الجنوبية شاهد آخر على ما نقول، فعلمانية الدولة هناك أدت أيضاً إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة واستغلال السلطة على ما هو معروف ومشهور. إذا كان هناك من شيء علينا القيام به، فإنه بالتأكيد لن يكون فصل الدين عن الدولة، وإنما تخويف الحكام من الله ـ تعالى ـ ومناصحتهم وبلورة آليات لاختيار كبار الموظفين على أساس الكفاءة والنزاهة، إلى جانب وضع ضوابط تحول دون استخدام السلطة في تحقيق مكاسب شخصية، بالإضافة إلى تربية الأمة على الالتزام والتدين الصحيح بعيداً عن التسيب والتفلت وبعيداً أيضاً عن الغلو والتعنت.

١١ ـ لم يضطرب الخطاب الإسلامي في العصر الحديث تجاه مسالة من المسائل

اضطرابه تجاه مسألة «الديموقراطية» فمن كاره لذكر الكلمة على نحو مطلق لأن مصطلح «الشورى» ومدلولاته يغني عن مصطلح «الديموقراطية» ومدلولاته. وهو مصطلح غربي كما نعلم. ومن ناظر إلى الديموقراطية على أنها الصيغة المثلى لترجمة الإسلام في الحكم وإتاحة الفرصة لمقاصد التشريع السياسي في التحقيق والتجسد في الواقع. وهناك من يرى التفصيل في الأمر. والذين يفصِّلون يختلفون في تفصيلهم اختلافاً عريضاً. وأعتقد أن كل هذا طبيعي ومتوقع؛ فقد اتخذ فقهاء الإسلام منذ البداية من الدولة موقفاً متفتحاً، وتعاملوا معها على أنها شيء أساسي في حياة الأمة، ولديهم نصوص يستهدون بها وتجربة راشدة، يستنبطون منها ما يشكل أساساً لمنطلق ورؤية، لكن كان البحث في شرعية السلطة وصفات الإمام وأخلاقه، يهيمن على تنظيرهم لهذه المسألة، ولم تنل دراسة الدولة بوصفها مؤسسة ذات تنظيم داخلي خاص، ولها طريقة عمل وانتقال معينة. كما أن لها نوعاً من التمفصل والتواصل مع المجتمع ـ اهتماماً يذكر. وهم معذورون في ذلك، لأن الوعي السياسي العالمي الذي كان سائداً قديماً، لم يساعد على التعمق في دراسة كهذه، كما أن الضغوط الكبيرة التي كان الفقهاء يواجهونها، جعلت كثيراً من تنظيراتهم لمسألة الدولة، لا يبتعد كثيراً عما هو سائد، أي أن التنظير الفقهي لم يكن قادراً على قيادة حركة الدولة على المستوى النظري، وإنما كان في معظم الأحيان في سياقها وركابها. ومن هنا فإن الذين يتحدثون اليوم عن الديموقراطية ومدى ملاءمتها للمنهج الإسلامي ومدى قدرتها على تحقيق مصالح الناس.. إن هؤلاء يجدون قيوداً علمية وفكرية على بحوثهم من جهة، ويجدون قصوراً في إمداد التراث الموروث لجهودهم في بلورة رؤية جديدة تجاه مسألة الدولة عامة والديموقراطية خاصة. وسيظل القول الفصل ـ على ما يبدو ـ في الموقف من الديموقراطية بعيد المنال، لكن أشعر أن مستوى التحليل والفهم والمقاربة يتحسن باستمرار. ولعلي أبدي هنا بعض وجهات النظر التي قد تساعد في توضيح الموقف من الديموقراطية ولو على نحو جزئي:

أ ـ لا ينبغي أن نتوقف في مسألة الدولة والحكم عند الأسماء والمصطلحات، إذ إن المهم دائماً هو الالتزام بأحكام الشريعة إلى جانب إشاعة العدل، والنزاهة وإدارة شؤون البلاد على أفضل وجه ممكن. لا يهم أن يكون نظام الحكم تحت اسم ملكية أو جمهورية أو إمامة أو إمارة..، المهم هو الجوهر. إن من رحمة الله ـ تعالى ـ بعباده أن ما يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة جاء في الشريعة الغراء مجملاً، حيث تكون التوجيهات عامة، كما تكون النصوص قليلة، مما يجعل مساحة الاجتهاد واسعة، ويجعل الحركة في داخلها مرنة. وهذا ما نجده على نحو واضح في مسائل الدولة والحكم. وقد أشار إلى هذا إمام الحرمين الجويني حين قال: «معظم مسائل الإمامة عريَّة عن مسالك القطع، خلية من مدارك اليقين» . وبناء على هذا فقد عتب الجويني على الماوردي أنه ساق في كتابه «الأحكام السلطانية» مسائل الحكم والسياسة في مساق القطعيات مع أنها أمور اجتهادية ظنية وذلك بسبب قلة النصوص واتساع الأحوال وتشعب مناحي الحياة على نحو لا يمكن معه لتجربة سابقة أن توفر التغطية العلمية والفكرية والأسلوبية لمرحلة لاحقة. وهذا واضح.

ب ـ في الديموقراطية يكون الشعب هو مصدر السلطة، لأنه ينتخب نواباً عنه يمنحون الثقة للحكومة، ويقومون بمحاسبتها. كما أن الشعب يكون مصدراً للتشريع والتقنين عبر نوابه، وبناء على ما تراكم لديه من خبرات وأعراف موروثة. وهذه طبعاً هي الصورة المثلى، وللتطبيق قصوره وإشكالاته المختلفة. أما في الرؤية السياسية عند المسلمين فإن الأمر مختلف في بعض الأمور. الأمة هي مصدر السلطة، فهي بطريقة من الطرق وأسلوب من الأساليب تختار من يدير شؤونها، ولها حق مساءلته ومحاسبته؛ وهذا ما وضحه الخليفة الراشد أبو بكر ﷺ حين قال في خطبة الولاية: «إن أطعت فأعينوني وإن عصيت فقوموني» . «أطيعوني ما أطعت الله فيكم. فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم» .

أما التشريع فإنه يستمد من عقيدة الأمة ومبادئها وقطعيات شريعتها. وعمل القانونيين المسلمين يجب أن يدور في فلك أحكام الشريعة، وأن يسعى إلى تحقيق مقاصدها. وهذا واضح في العديد من الآيات الكريمة، منها قوله ـ سبحانه ـ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [1] . وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [2] المسلم لا يستطيع أن يرضى بالحكم في أي شأن إذا كان ذلك الحكم يخالف الحكم الثابت في دين الله ـ تعالى ـ ولا شك أن علماءنا قد وضعوا الكثير من القواعد، وبلوروا الكثير من المفاهيم، التي تساعد على التفريق على نحو جيد بين الدين والفقه والتاريخ. إن فرائض الإسلام كالصلاة والصيام والحج والزكاة، وإن المحرمات المتفق عليها مثل حرمة شرب الخمر وأكل الخنزير والزنا والربا وقتل النفس والميسر... إن الاعتقاد بما ذكرناه من الدين الذي لا يحل لأي مجلس تشريعي مهما كانت نسبة فوزه في الانتخابات أن يتجاهله أو يغير أحكامه. أما التفصيلات والتفريعات في هذه الأمور وغيرها، مما يعود إلى الاختلاف في فهم النصوص أو الترجيح بينها، أو يعود إلى عدم وجود نص فيه، فإن هذه مناط الاختلاف بين أهل العلم، فقد يختلفون في فعل: هل هو من أركان الصلاة أو من واجباتها أو شروطها؟ وقد يختلفون في صورة من صور البيع: هل هي صحيحة أو هي فاسدة. وهكذا.. إن هذا من الفقه الذي للمشرِّع مندوحة فيه حيث إن له أن يأخذ بقول فقيه، ويعرض عن قول فقيه آخر، على ما هو واضح ومعروف.

أما التاريخ، فإنه للعبرة والعظة أقرب، لأنه عبارة عن اجتهادات وممارسات ووقائع حصلت في مرحلة سابقة من أشخاص كان يتفاعلون مع الوحي، وهم في ذلك

(1) سورة النساء: (٦٥).

(2) سورة الأحزاب: (٣٦).

التفاعل قد يصيبون، وقد يخطئون لكن عطاء التاريخ لا يكون إلا ناقصاً، ومن ثم فإن قراءته يجب أن تكون للاسترشاد، وليس لإرساء النظم والقوانين.

يظن بعض الناس أن الديموقراطية تعني تفويض كل شيء للشعب، وهذا ليس بصحيح، حيث إن هناك أموراً في أوضاع الأمم لا يستطيع من يحصل حتى على الأغلبية الساحقة أن يغيرها، ومن ثم فإن قولنا بوجود ثوابت في التشريع ليس شيئاً لا نظير له، ففي الديموقراطيات الغربية ـ مثلاً ـ فكر سائد بوجود معايير وقيم لا تمس من قبل القوانين بأي شكل من الأشكال. إنها أشياء تمثل شخصية الأمة، وتشكل الناظم الذي ينظم شؤونها، ومن ثم فإن من يحصل على الأغلبية، لا يحق له أن يحكم الناس بما شاء وكيفما شاء. ومن هنا فإن قطعيات التشريع واستعلاءها على صلاحيات البشر، تحمي الدولة من عبث المواطنين، وتحمي المواطنين من تسلط الدولة، كما أنها تحمي الأقلية من عسف الأكثرية.

السؤال والإشكال الذي ينبغي على الخطاب الإسلامي أن يجيب عليه بوضوح يتعلق بما يجب، أو يباح فعله في المجال السياسي من قبل مسلمين يُـحَكمون بغير شرع الله، أو يحكمهم أناس غير مسلمين؟

إذا اتفقنا أن أسلوب الانقلابات والثورات المسلحة من أجل الإصلاح أو من أجل تطبيق الشريعة، هو أمر غير مجدٍ، وضرره إذا نجح أكبر من نفعه، بل ربما أدى إلى ارتكاب جرائم خطيرة. إذا اتفقنا على هذا، فما الميدان الذي يبقى مفتوحاً من الناحية العملية، وما نوعية الحركة التي يجيزها الفقه من أجل تحقيق ذلك؟

حتى تتضح الصورة أكثر نقول: المسلمون في الولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلاً ـ يعدون نحواً من سبعة أو ثمانية ملايين شخص، أي إن نسبتهم لا تصل إلى ٣٪ من عدد السكان هناك، وهم يرغبون في أن يكون لهم تمثيل سياسي مناسب، وبعضهم يطمح إلى

أن تكون أمريكا بعد قرن من الزمان دولة إسلامية، ولها دستور إسلامي، فبماذا ينصحون؟

على الغالب سيقال لهم: ادعوا إلى الله ـ تعالى ـ بإخلاص وعزيمة حتى يكثر المسلمون. وعليكم أن تعملوا على نحو موازٍ على تحسين أوضاع الجالية حتى تصبح أفضل تعليماً، كما أن عليكم أن ترصوا صفوفكم وتوحدوا كلمتكم، وتدخلوا الانتخابات هناك على أنكم كتلة واحدة حتى تستطيعوا شغل أكبر عدد ممكن من مقاعد «الكونجرس» . المسلمون هناك حين يفعلون ذلك يكونون قد أعطوا الموافقة على قواعد الممارسة السياسية، ومنها الإقرار بحق الشعب في التشريع، وضرورة طاعة من يلي الأمر هناك مهما كانت ديانته ووضعيته وميوله. وقد نجد من يقول: إن ذلك يعني الرضا بالحكم بغير ما شرع الله، وهذا لا يصح.

وربما كان الجواب: إن السياسة في الرؤية الإسلامية تكون من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الخير والصلاح ودفع أكبر قدر من الشر والفساد. وهذا على ما يبدو يتحقق من خلال العمل بالنصيحة التي أشرنا إليها. والبديل عن هذا التوجه سيكون استكانة المسلمين وعدم تمكنهم من التأثير في القرار هناك، مما يجعل تعرضهم للضغوط والمشكلات أكبر، كما يجعل إمكانية نشر الدعوة وحماية المصالح الإسلامية أقل؛ وهذا هو المفهوم المباشر لقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1] وقوله: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[2] . إذا انتهينا إلى إقرار هذا، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: هل يمكن توجيه هذه النصيحة إلى المسلمين الذين يعيشون في مجتمع إسلامي، لكنهم يحكمون في كثير ممن أمورهم بغير ما أنزل الله أو أن الأمر يختلف.؟

---

(1) سورة البقرة: (٢٨٦).

(2) سورة التغابن: (١٦).

وإذا كانت هذه الوضعية تختلف عن تلك فبماذا يُنصح هؤلاء؟

الحقيقة أن فيما ذكرناه تبسيطاً مخلاً للمسألة، حيث إن هناك الكثير من الاعتبارات والكثير من التفاصيل، لكن لا بد ـ في كل الأحوال ـ من اهتمام القائمين على الخطاب الإسلامي بهذه القضية، حتى نحمي الأجيال الجديدة من التورط في أعمال عنف وتخريب بحجة السعي إلى الإصلاح من جهة، ونحميهم من جهة أخرى من الاستكانة والخمول وترك العمل على إقامة شرع الله وتحقيق مصالح الأمة. وإن الإجابة على هذه التساؤلات لا تتم من غير اجتهاد فقهاء كل بلد على حدة فيما يصلح حالهم. وهم في حاجة حتى يصلوا إلى الحكم الصحيح إلى توسيع دائرة التشاور والتداول مع المختصين بالشؤون السياسية والاقتصادية والدولية حتى يتيقنوا أنهم من خلال اجتهاداتهم يساعدون فعلاً على دفع البلاد نحو ما هو أصلح وأرشد.

ج ـ تستمد «الديموقراطية» قوتها في نظر الغرب من كونها تتيح أفضل الفرص لتطابق سياسات الدولة واستخدام ما لديها من سلطة ونفوذ مع ما يؤمن به الناس من مبادئ، وما يتطلعون إليه من إنجازات. ومع أن الذي ثبت أن تفريغ الديموقراطية من مضامينها لتصبح شكلاً أجوف بدون أي معنى، هو أمر وارد بل كثير الحدوث إلا أنه لا يمكن للخطاب الإسلامي وللحاكم المسلم أيضاً تجاهل هذا الأمر أو القفز عليه، لأنه بات يشكل جزءاً من ثقافة عالمية، تزداد اتساعاً على الرغم من الأضرار التي لحقت به من وراء السياسات الغربية في السنوات الخمس الأخيرة.

نحن المسلمين نرى ـ كما هو معروف ـ أن واجب الحاكم المسلم لا يقتصر على مساعدة الناس على تحسين أوضاعهم وتحقيق طموحاتهم فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى الدعوة إلى الخير وحماية المجتمع من المفسدين والمضلين، إلى جانب ترسيخ الفضيلة ودفع الناس في اتجاه وضعية يكونون فيها أقرب إلى الله ـ تعالى ـ من خلال فعل الواجبات وترك المعاصي. هنا تكمن السياسة والتي هي عبارة عن نشاط في مساحة

تقع بين العقيدة والقوة، أو بين المبدأ والسلطة. إن استخدام السلطة والهيمنة في حمل الناس على الخير وردعهم عن الشر، يجب أن يحسب دائماً بدقة متناهية وبفطنة وشفافية، إذ إن عدم فعل ذلك قد يؤدي إلى وجود مجتمع يمتثل ظاهراً لحكم الله ـ تعالى ـ الذي تفرضه الدولة المسلمة، لكنه في مشاعره وسلوكه الشخصي بعيد عن التدين والإخلاص للمبادئ التي تقوم عليها الدولة. وهذا الكلام يقال أيضاً للدعاة والعلماء وأهل الحسبة. من الصعب أن تحتفظ أي جهة رسمية أو شعبية بجاذبية مبادئها وعقائدها إذا أفرطت في استخدام القوة، أو تجاهلت أوضاع الناس واتجاهاتهم الفكرية وتطلعاتهم. إنها مهمة شاقة جداً، ولكن ليس هناك بدائل أخرى. وقد يساعد في إنجاز هذه المهمة أن يركز الخطاب الإسلامي على ما يحتاجه الناس في أمور دنياهم، وما يحسِّن أوضاعهم المعيشية، ويحقق تكافؤ الفرص أمامهم على أفضل وجه ممكن. وقد دلت تجارب حديثة في العديد من البلاد الإسلامية أن اهتمام الدعاة وأهل الخير بإصلاح معاش الناس، يقربهم من التدين، ويعيدهم إلى جذورهم. وكلما استطاع الدعاة إشعار الناس بأنهم لا يفرضون قيمهم عليهم، ولا يستقوون بأحد ضدهم، ولا يقومون باستغلال بعض القوانين للضغط عليهم ـ كانت استجابة الناس للدعوة أكبر.

د ـ على مدار التاريخ الإسلامي كانت قيمة «العدل» أعظم القيم شأناً في حسِّ المسلم؛ فإذا ذُكر سلطان من سلاطين المسلمين بالخير، فإن عدله وإنصافه وشدته في الحق، تكون من أكثر ما يمنحه التميز على غيره. وليس في هذا ما يستغرب. وهناك من النصوص ما يدل على أن تحقيق العدل من أعظم ما أرسل الرسل ـ عليهم السلام ـ من أجله، على نحو ما نجده في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [1] وقوله: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [2] . إن

(1) سورة الحديد: (٢٥).

(2) سورة الشورى: (١٥).

مركزية العدل في حسِّ المسلم جعلت تحقيقه في الرعية شيئاً يستحق التضحية فعلاً، حتى لو أن الحاكم حقق العدل مع تركه للشورى، فإن ذلك يقبل منه، لأن الناس إذا شعروا بأن الدولة تعطي كل ذي حق حقه، وشعروا أنها تتخذ في الشأن العام القرارات الصائبة، فإن ذلك يجعلهم لا يتوقفون عند كيفية اتخاذ تلك القرارات، وهل صدرت عن تشاور، أو عن انفراد واستبداد بالرأي. ومن هنا فإن كثيراً من صناع الخطاب الإسلامي، لا يتحدثون عن الشورى بعمق وتأكيد، لأن قلوبهم معلقة بذلك السلطان القوي الحازم والصارم الحريص على إقامة شعائر الدين، وعلى إيصال الحقوق إلى أصحابها دون محاباة لأحد. وهذا شجع على طرح فكرة «المستبد العادل» . ولما كانت الأمة في حالة مقاومة وتعبئة واستهداف من قبل خصومها، فإن الذي يفضله الحسّ الإسلامي دائماً هو دولة أشبه بالإمبراطورية وذات نظام شديد المركزية. إن الشورى وتوسيع صلاحيات الأقاليم، تظهر الحاكم في مظهر الشخص الضعيف ناقص الاستقلال ومحدود التصرف. والحقيقة أن هذا الموقف يحتاج في ضوء تجربتنا التاريخية وفي ضوء شواهد الواقع المحلي والعالمي إلى مراجعة وتنظير جديد. إن قيمة الشورى في الإسلام قيمة عليا، بل هي حجر الزاوية في النظام السياسي الإسلامي، وإنه لا يصح تهميشها في الحياة العامة لأي سبب من الأسباب. وإن ما يظهر في مشاورة الحاكم لغيره من ضعف في اتخاذ القرار على المدى القريب يشكل أهم نقطة قوة لديه على المدى البعيد، حيث يتحمّل مسؤولية اتخاذ القرار عدد كبير من أخيار المسلمين. وهذه نقطة مهمة للغاية. وهذا غير ما في الشورى من بركة استمزاج الآراء ومحاولة الوصول إلى أفضل موقف ممكن. إن كيان الدولة ـ أي دولة ـ اليوم يعد غاية في التعقيد، إنها ليست عبارة عن شخص تختاره الأمة، وتفوضه في إدارة شؤون البلد، فإذا أحسنت اختياره، حسن اختياره لأعوانه، وضمنت بالتالي سلامة عمل الدولة كلها. إن الدولة في بعض البلدان الإسلامية الكبيرة، قد تصل إلى مليون أو أكثر من الناس، وإن الشورى الموسعة والرقابة الفعالة والمحاسبة الصارمة هي الضامن الحقيقي لحسن سير عمل الدولة

كلها. وإن الدولة كلما تضخمت صارت إدارتها عن طريق التحكم المركزي أصعب وأقل جدوى، وصار تفويض المزيد من الصلاحيات للأقاليم والمناطق أدعى إلى تحقيق النزاهة، في عمل الدولة، وأدعى إلى توسيع قاعدة المشاركة في الرأي والتنفيذ من قبل أعداد كبيرة من الناس.

في شؤون السياسة يستحب دائماً الوضوح وقطع دابر ما يؤدي إلى الجدل واللغط؛ ومن المتفق عليه أن الحاكم مهما كان عادلاً ونزيهاً فإنه سيظل هناك من يطعن في عدله، ويفسر بعض قراراته على نحو يسيء إليه. ولم يسلم الخلفاء الراشدون من بعض هذا. ومن هنا فإن طريقة اتخاذ القرار تقلل إلى حد بعيد من الشائعات المغرضة، أو تزيد فيها، وحين يتخذ أي قرار بمشاركة عدد كبير من الناس، فإن الجدل يخف حول جدواه وحول ما فيه من العدل والإنصاف.

ويمكننا أن نقول: إن الأدبيات التي تستحسن فكرة أو نظام « المستبد العادل » ينقصها إدراك ما بين الوضعين من تناقض عميق، حيث إن على المرء أن يختار بين أن يكون عادلاً وبين أن يكون مستبداً؛ لأن أخذ رأي الناس في الشأن العام يعد مظهراً من مظاهر العدل ومحفزاً على نشره بين المواطنين. إن من طبيعة الدولة ـ أي دولة ـ التمدد وحب الاستيلاء والتوسع، وإن تهذيب هذه الطبيعة وضبطها يحتاج إلى المزيد من «المأسسة» في المجتمع المسلم والمزيد من الرقابة والمتابعة وحرية النقد. إن هذه الوضعية لا تعجب الكثيرين لأنها تفوت عليهم بعض المصالح، لكنها بحق تعد صمام أمان أمام استغلال السلطة وتسخيرها لتحقيق منافع شخصية على حساب الكثرة الكاثرة، مما يمهد الطريق لانتشار النعرات وقيام الثورات وتآكل الدولة من الداخل؛ وهذا ما لا نرضاه لأي بلد مسلم.

هـ ـ لا يكتمل التنظير للوعي السياسي ولتجديد الخطاب الإسلامي في هذا المجال من غير التأكيد على شيء مهم، هو أن الساحة الفكرية تعجّ الآن بالكثير الكثير

من الأقوال والآراء والأفكار والمقترحات الساعية إلى تشريح الواقع السياسي للأمة وبيان اعتلالاته وانسداداته ومحاولة تطويره والنهوض به. ومن الطبيعي أن يعكس ما هو سائد من تداول فكري كلَّ القوى الثقافية والسياسية الموجودة في عالمنا الإسلامي. ومن المهم الاطلاع على كل ذلك ومحاولة الخروج بمستخلصات واضحة منه. وهذا ينبغي أن يكون مقدمة لقيام المفكرين المسلمين ببحوث ودراسات معمقة في مسائل تداول السلطة وتنظيم الشورى والمعارضة واستقامة القضاء واستقلاله ومكافحة الفساد... وإلى جانب هذا فإن على البحوث والدراسات أن تركز على ثلاث نقاط جوهرية، وأن تجيب على الأسئلة المتعلقة بها:

أ ـ تاريخ الأمة السياسي المملوء بالقهر والانشقاق والانقسام والفتن، لماذا حدث ذلك في أمة تعتقد أن الشورى والعدل والرحمة وإحقاق الحق ووحدة الكلمة ونصرة المظلوم ـ قيم أساسية، يجب أن تسود في كل جوانب حياتها؟

* هل هو التعلق بالدنيا والجري خلف شهوة السلطة والغفلة عن الآخرة؟.

* هل هي قلة الخبرة بإدارة الناس وضعف التنظيم لآليات الممارسة السياسية؟

* هل هي التحديات الكبرى التي واجهت الكثير من الدول الإسلامية، فألجأتها إلى تجاوز الحدود والآداب الإسلامية، وشغلتها عن ممارسة النقد الذاتي؟.

* هل هي المركزية الشديدة في زمان يصعب فيه التواصل بين أجزاء الإمبراطورية؟ أو هو تفويض صلاحيات واسعة لولاة وقادة إقليميين ليسوا أهلاً لها، ولم يحسنوا استخدامها؟ أم ماذا ؟.

إن التعامل المجمل مع تاريخ طويل جداً كتاريخنا لم يعد مجدياً. كما أن الكلام المرتجل من غير بحث ولا درس ولا توثيق، لا يشكل أي إسهام في فهم ما جرى وأخذ العبرة منه.

ب ـ لماذا تفرغ الهياكل والأطر والمؤسسات السياسية من مضامينها ومقاصدها في معظم الدول الإسلامية؟

هناك أحزاب وانتخابات وبرلمانات وهيئات وتيارات وصحف معارضة وأخرى محايدة، وهناك قبل ذلك دساتير فيها مواد ممتازة، وهي في وضعيتها العامة لا تختلف كثيراً عن دساتير الدول المتقدمة، لكن حين تنظر إلى الواقع، فإنك لا تجد لكل ما ذكرناه التأثير المرتجى في نهضة الأمة وحفظ الحقوق والكرامات. لماذا يحدث كل هذا؟ هل لأن ما تمت إقامته من مؤسسات وهيئات، وما تم إقراره من قوانين ومواثيق، لم يكن صادراً عن قناعة حقيقية وإنما تم تحت ممارسة ضغوط كبيرة من هنا وهناك؟ أو أن الأمر يعود إلى أمية المجتمعات الإسلامية وفقرها وضعف وعيها السياسي، مما يجعلها لا تتمكن من القيام بدورها في الممارسة السياسية؟ أو أن السبب في ذلك يعود إلى الآخر المتربص خارج الحدود والذي يرى في تفعيل المؤسسات والنظم السياسية لدى المسلمين مصدر ضرر له؟ أو أن هناك أسباباً أخرى لم نستطع إلى الآن اكتشافها وتحديدها؟ أو أن السبب هو مزيج من كل ما ذكرناه؟ إذا كان الأمر كذلك فما وزن كل سبب بالمقارنة مع الأسباب الأخرى؟

ج ـ نحن نعاني من فقر مدقع في البحوث والدراسات والمفاهيم المتعلقة بشيئين مهمين: سنن الله ـ تعالى ـ في الخلق وطبائع الأشياء. ولا يشكل المجال السياسي استثناء من هذا، بل إن فقرنا فيه أشد. إن للدولة طبيعتها، وإن للعمل السياسي طبيعته الخاصة، كما أن له خصائصه وميزاته وتحدياته وإكراهاته. ومن ولجه، وأراد الاستمرار فيه، فعليه أن يتحمل تبعات ذلك الاستمرار، وهي في حال ضعف الأمة كبيرة جداً. ولا يستطيع أي سياسي أن يُرضي كل الناس، ولا أن يبتعد عن الشبه والخلافيات، كما يفعل مدرس أو داعية أو مزارع، لأن السياسة قائمة على الموازنات ومراعاة

الأولويات والتغلب على الصعوبات، وفهم هذه الأمور وتقديرها، يختلف فيه الناس اختلافاً عريضاً.

كثيرون أولئك الذين يملكون ألسنة حادة على حكوماتهم ما داموا في المعارضة، فإذا دار الزمان، وصاروا في السلطة، تغيرت لهجتهم، وصار ديدنهم الحديث عن الأعذار والمسوغات والصعوبات، وصاروا أقل مثالية وأكثر واقعية. وهذا شيء غير جيد، لأنه ينبئ عن قصور في الفهم والخبرة، أو عن قصور في التدين والمروءة، أو عن خلل في هذا وذاك.

في كل مجال من المجالات ما هو طبيعي، وما هو غير طبيعي. والمطلوب دائماً أن نمتلك ما نفرق به بينهما، وإلا وقعنا في العسف والاضطراب. ومعرفة السنن وفهم الفطرة التي فطر الله ـ تعالى ـ الأشياء عليها، تشكل أفضل منهج للوقوف على كل ذلك.

خاتمة

أحمد الله ـ سبحانه وتعالى ـ الذي أعانني على إنجاز هذا الكتاب، ليخرج على الصورة التي بين يدي القارئ الآن. وإني أود أن أؤكد هنا على أن ما نقوله على صعيد استيعاب واقع الخطاب الإسلامي، وما نقوله على صعيد تجديده والنهوض به، لا يعدو أن يكون من قبيل الاجتهاد الفردي، والذي يعبر أكثر من أي شيء آخر عن وجهة نظر شخصية، لا يمكن أبداً إلا أن تكون مشوبة بشيء من النقص والابتسار؛ ولكن إذا وفِّق المرء لأن يبذل قصارى جهده في استجلاء الأمور، ووفِّق بعد ذلك لأن يقول ما يعتقد ـ فقد نال من خير الله الكثير. وهذا ما أرجو أن أكون قد حظيت بقدر حسن منه.

إن مسائل الخطاب الإسلامي كثيرة التفريعات والتشعبات، وإن توفية البحث حقه في أي مسألة من تلك المسائل، يحتاج إلى عدد من الباحثين المؤهلين، إذا ما أردنا الاستيفاء وتقليب الأمر على كل وجوهه والخوض في جل تفاصيله. وأود هنا أن أسجل اعتذاري عما في هذا الكتاب من تعميم للأحكام وقصور في إدراك بعض الفروقات بين خطاب إسلامي وآخر، مع أنني كنت أحاول دائماً أن أكون دقيقاً قدر استطاعتي، لكن لأسباب موضوعية، فإننا سنظل نشعر أننا وقعنا فيما نأبى. والكمال لله وحده. في كثير من الأحيان تكون لنا مطالب متناقضة، حيث إننا لا نلقي بالاً للكتاب الذي ليس فيه اجتهاد ولا تجديد. فإذا وجدنا كتاباً، بذل فيه كاتبه جهداً من أجل قول شيء غير مطروق أو غير مألوف، وقفنا منه موقف الخائف أو المشكك أو الطاعن.. ولا ريب ـ كما قالوا ـ أن من ألّف فقد استهدف ـ أي صار هدفاً ـ ولكن علينا أن نحاول الابتعاد عن الاتهام والمحاسبة على النوايا وتحميل الكلام ما لا يحتمل، وأن نعمد عوضاً عن ذلك إلى حمل الكلام على أحسن محامله ومقارعة الحجة بالحجة

وتمحيص البحث بالبحث، ورد الفكرة بالفكرة، وإلا ساد الادعاء، وطغت الغوغائية، ومع هذا وذاك تنطمس معالم الحقيقة.

إننا لن نشهد اليوم الذي نشعر فيه أننا بلغنا الغاية فيما نسعى إليه من تجديد خطابنا، وسيظل الباب مفتوحاً أمام الكثير من القول والكثير من التنظير، ولكن علينا دائماً ألا نبتعد عن الأصول، كما أن علينا ألا نفقد الاتجاه.

هذا وأسأل الله ـ تعالى ـ بمنه وكرمه أن ينفع إخواني القراء بهذا الكتاب، وأن يجعله ذخراً لي يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؛ وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.